

كلمة السيد فوزي لقجع رئيس جمعية أعضاء  
المفتشية العامة للمالية

بمناسبة افتتاح أشغال الملتقى المنعقد تحت  
الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد  
السادس نصره الله حول موضوع:  
"النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن  
الدول الصاعدة"

الصخيرات يومي 2 و3 يونيو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة رئيسة الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب،

السادة الرؤساء المدراء العاميين، والمدراء العاميين، والمدراء.

السيدات والسادة الخبراء و ممثلي المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية،

ضيوفنا الكرام،

تحية طيبة،

يُسعدني بداية أن أرحب بكم جميعا بمناسبة انعقاد هذا الملتقى الدولي

الذي تنظمه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه

الله، جمعية أعضاء المفتشية العامة للمالية بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية،

حول موضوع " النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن الدول الصاعدة".

وأود بالخصوص أن أتقدم لكم، باسمي وباسم كل أعضاء الجمعية، بجزيل

الشكر والامتنان على تلبيتكم الدعوة للمساهمة في أشغال هذا الملتقى، وإثراء

النقاش حول ماهية النموذج التنموي المغربي وآفاق تطوره، بالنظر إلى قدراتنا الذاتية من جهة، وإلى تأثيرنا الطبيعي بالمحيط العام، الذي تطبعه تحولات عميقة ومتسارعة.

## السيدات والسادة

لقد ارتأينا ونحن نحتفل بالذكرى السادسة والخمسين لإحداث المفتشية العامة للمالية، أن نكون أوفياء لحجم العطاء الذي قدمه هذا الجهاز لبلادنا، سواء على مستوى مراكمة الخبرة في مجال مراقبة المالية العامة والافتحاص الداخلي للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وافتحاص نجاعة الأداء وقدرات التدبير، بالإضافة إلى المساهمة في تقييم السياسات العمومية. فإضافة إلى إنجاز أكثر من 5000 تقرير، شكلت المفتشية العامة للمالية طوال هذه السنوات مشتلا لتكوين الأطر الكفؤة في مجال تدبير المالية العمومية، ووضعتها رهن إشارة الإدارة والمؤسسات العمومية. كما وضعت خبرتها المتراكمة

رهن إشارة المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشيات العامة للوزارات في إطار تعميم مبادئ وآليات الإفتحاص الداخلي وافتحاص نجاعة الأداء.

إن الوفاء لهذا الرصيد يدعونا كي ننخرط إلى جانب كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والخبراء الدوليين، في بلورة تشخيص جماعي للاختيارات المؤطرة للنموذج التنموي المغربي ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، من أجل كسب رهان ولوج بلادنا النهائي والمستحق لنادي الدول الصاعدة، تتويجا لمسار تنموي غني وتفعيلا للإرادة الملكية السامية.

إن عالم اليوم، أيتها السيدات أيها السادة، موزع ما بين إعادة بناء التوازنات السياسية والعسكرية والاستراتيجية ورسم خرائط النفوذ في نظام عالمي قيد التشكل، وما بين البحث عن أنسب الطرق لبناء وتملك القوة الحقيقية، القوة الأساس، التي تتفرع عنها باقي مكونات القوة، وتقصد طبعا القوة

الاقتصادية والمالية والتنمية، وقبلها، أو على الأصح في القلب منها، قوة الطاقة البشرية.

لا نعتقد أن بإمكان أحد أن يجزم اليوم أن هناك من اهتدى بشكل نهائي وكلي ويطيبي، إلى النموذج الاقتصادي والتنموي الذي يجيب على كل أسئلة الواقع ويستبق إشكالات المستقبل، حتى وإن كان البعض قد حقق أكثر من البعض الآخر على هذه الطريق.

ولعل الأزمة التي داهمت العالم قبل ما يقارب 10 سنوات، ولا زال العالم يتأرجح ما بين ثقلها وبين التعافي منها، قد علمتنا دروسا ثمينة، أولها أنه لا وجود لنموذج تنموي صالح لكل البلدان والدول وفي كل الظروف. وثانيها أن لا وجود لمشروع تنموي معزول عن المؤثرات العالمية، وثالثها استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة، والذي بدوره لا يتحقق بدون الاستثمار في الإنسان، أولا وثانيا وثالثا وقبل كل شيء.

لقد تمكنت بلادنا منذ نهاية القرن الماضي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من وضع أسس نموذج تنموي مُتفرد يُزاح بين الإرادية والواقعية. نموذج برؤية واضحة، ينبني على ثلاثة أعمدة رئيسة ومتداخلة:

- ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسسي لبلادنا،

- وضع استراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالبنى التحتية والمشاريع

المهيكلّة وتنويع الأنشطة وتطويرها وعصرنها؛

- بناء الإنسان، من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة يتداخل فيه

الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة،

جنباً إلى جنب مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والانفتاح على العالم، في تناغم

مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة ذات الروافد المتعددة

والآفاق الواسعة.

وعلى مدى هذه الفترة الزمنية القصيرة، حقق المغرب تراكمات كبرى، لا

يمكن قياس حجمها وأهميتها إلا إذا نظرنا إلى الوراء، لتتذكر حجم الخصاص الذي

كان يطبع البلاد في كافة المجالات.

ولا أجد نفسي في حاجة إلى التذكير بكل هذه التراكمات وبمختلف المشاريع والاستراتيجيات التي كانت وراءها، فالأرقام تتحدث عنها بالوضوح الكافي.

كما أن التراكمات لم تكن ذات طابع مادي فحسب، بل شملت كذلك البنى الداعمة، من خلال التطوير المستمر لمناخ الأعمال، وتحديث أساليب التدبير، والانفتاح على عصنة مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية وغيرها.

وكانت الأزمة العالمية بمثابة امتحان حقيقي لمدى مناعة اقتصادنا من جهة، ولقدرتنا على إبداع السياسات الكفيلة بامتصاص آثارها السلبية، فكانت استراتيجية دعم الاستهلاك الداخلي ضمن سياسة استثمارية عمومية شجاعة أتت أكلها في الظروف الصعبة التي نعرفها جميعا، والتي خرجت منها بلادنا ونحن أكثر اقتناعا أن ما راكناه طوال الفترة المذكورة لعب دور الحصن الحامي للبلاد على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

إن كل هذه المعطيات تؤشر إلى التحول النوعي الذي عرفه اقتصادنا الوطني على مستوى هيكلته، فالاستراتيجيات القطاعية والتموقع على مستوى سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى السياسة الإرادية لبلادنا في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية، كلها عناوين كبرى لهذا التحول.

وفي مقابل ذلك حققت بلادنا خطوات مشهودة على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تؤشر إلى ذلك مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة بتقليص تبعيتنا الطاقية إلى أقل من 50%. وما استعداد بلادنا بكل مكوناتها لتنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية (COP 22)، وإنجاح هذا الحدث الكوني إلا دليل على التزامها الواضح، والذي لارجعة فيه، بالانخراط في الانتقال الطاقى ودعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.



إن هذه التحولات والمنجزات رافقتها سياسة انفتاح ساهمت في تعزيز مكانة المغرب الدولية والاندماج التدريجي لاقتصاده في المحيط العالمي، وهو ما تعكسه الشركات المثمرة، سواء مع الدول العربية، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، وكذا شركات استراتيجية مع مختلف الأقطاب كان آخرها تلك المبرمة مع كل من روسيا والصين إبان الزيارتين الملكيتين الأخيرتين لهذين البلدين.

وإلى جانب الدينامية الاقتصادية، حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص من خلال إطلاق مجموعة من برامج فك العزلة ومحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، ويأتي في مقدمة هذه البرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج المساعدة الطبية للمحتاجين (RAMED)، والبرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرنامج السكن الاجتماعي ومحاربة دور الصفيح ودعم تدرس الأطفال،....

## السيدات والسادة

إن كل هذه الإنجازات والتراكمات لم تمكن بلادنا من الانتقال إلى مصاف الدول الصاعدة. وقد سبق لجلالة الملك حفظه الله أن تعرض لذلك في خطابه بمناسبة الذكرى الـ 61 لثورة الملك والشعب ووضع، بالمناسبة، الأصبع على السؤال الجوهرى إزاء مشروعنا التنموي الحالي بقوله: " هل هذا النموذج قادر على التقدم وعلى رفع التحديات والعوائق التي تواجهه؟".

هذا هو بالضبط ما نحن مدعوون للنظر فيه اليوم من زاوية التشخيص للوقوف على الخلل إن وجد والعمل على استكشاف البدائل الممكنة. ولعل التشخيص يمر عبر مسارات متشعبة ومعقدة، إلا أنني أفضل أن أقتصر على محاور ثلاث باختصار شديد رغم أن كل محور يمكن تفكيكه عبر عشرات الأسئلة.

المحور الأول يمكن تناوله عبر السؤال التالي:

هل تتناسب بنية الناتج الداخلي الخام عندنا مع شروط الانتقال

للاقتصاديات الصاعدة؟

إن هذا السؤال لوحده يلخص جانبا مهما من الإشكالية إذ بالإمكان الإجابة عليه من مجرد المعاينة البسيطة، بعيدا عن اللغة العالمة، وذلك حين نلاحظ حجم تأثير المردود الفلاحي على مستويات النمو حتى لا نقول بشكل مباشر حجم التساقطات المطرية.

هل هذا يعني أن نموذجنا في حاجة استعجالية إلى إعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام؟

إذا كان الأمر كذلك، ما هي آليات التدخل الإرادي وما هو التحول المطلوب في الاختيارات العامة المؤطرة للسياسات العمومية قصد توفير الشروط المناسبة؟

وعلى هذا المنوال يمكن صياغة سلسلة طويلة من الأسئلة ترتبط بالانعكاس على السياسة الاستثمارية والموازناتية والجبائية والمقاولاتية وحتى التكوينية والتأهيلية.

المحور الثاني الذي قد يكون منطلقا هو الآخر للتفكير هو:

ما مدى تأثير الفوارق الاجتماعية وانحسار الطبقة الوسطى على تنشيط

الحياة الاقتصادية؟

إن هذا السؤال يؤثر مباشرة لمسألة توزيع الثروة، وهنا لا أسعى إلى النظر للمسألة من زاوية العدالة الاجتماعية رغم مشروعيتها، بل من زاوية براغماتية صرفة تنطلق من البحث عن الشكل الأمثل للتوزيع الذي بإمكانه ضمان دينامية متصاعدة وحيوية للحياة الاقتصادية عموماً. وفي هذا الإطار يدخل الجانب الاجتماعي والفوارق المجالية والقيمة المضافة الممكنة للجهوية الموسعة.

المحور الثالث يمكن مقارنته من خلال السؤال التالي:

كيف السبيل إلى بناء الانسجام ما بين الطموح التنموي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وبين تنشئة الإنسان المغربي بما يمكنه من تملك المشروع التنموي واستبطانه؟

نعتبر أن هذا المحور لا يقل جوهرية عن سابقه، بل ربما يكون أخطرهم وأكثرهم تشعبا، قد يتراوح من المسألة التعليمية إلى الطمأنينة الروحية (الدينية)، ومن التصالح الهوياتي مع روح العصر إلى المحتوى الإعلامي ونوعية القيم الثقافية والفنية.

كثير من التجارب تعلمنا أن غياب الانسجام بين مشاريع التحديث والتقدم وبين مسارات ثقافية في فترات محددة تؤدي إلى الانتكاس على كافة الأصعدة.

قد يعتقد البعض أنه بالإمكان بناء نموذج تنموي قوي دون الاكتراث بالتربية الجمالية والتربية الفنية عموما للناشئة. وعلى نفس الشاكلة بناء التنمية في ظل تغييب الكتاب والمقروئية مثلا. أو تحقيق التنمية دون استحضار الأسس المادية.

إنه من سوء التقدير الخطير الاستخفاف بهذا الجانب، ببساطة لأن الإنسان هو محور كل سياسة تنموية وهو صانعها في نفس الوقت، وبالتالي لا

يمكن حصره فقط في احتياجاته الاجتماعية، ولكن النظر إليه من زاوية الفاعل الحاسم الذي يعكس قيما وتصورات.

بعد هذا قد لا نحتاج لمساءلة واقعنا لتأكد من مدى استحضارنا لهذا الجانب.

## السيدات والسادة

تلكم بعض من الانشغالات العميقة التي يولدها واقع النموذج التنموي المغربي، وهي انشغالات لا بد أن جمعكم هذا سيدققها ويقومها بعيدا عن لغة الارتياح والمبالغة في تهمين المكتسبات.

إن تاريخ بلادنا القريب والبعيد يعلمنا أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت هذه البلاد منارة حضارية استثنائية في هذه المنطقة من العالم وغرست عميقا جذور الدولة المغربية في التاريخ والجغرافيا معا. هو نفس الذكاء المغربي الذي يجعل هذه البلاد في منأى عن المصير الكارثي الذي آلت إليه المنطقة.

وهو في النهاية نفس الذكاء المغربي الذي يجتمع هنا اليوم من أجل الجواب

عن سؤال الانتقال النوعي للنموذج التنموي المغربي.

شكرا على انتباهكم

والسلام عليكم ورحمة الله